مقالات تربوية

مقترحات لتطوير نظم وآليات ترقيات أعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية

◙ إعداد:
أ. د /جمال علي الدهشان (رحمه الله)..
أستاذ أصول التربية والعميد السابق لكلية التربية جامعة المنوفية.. عضو اللجنة العلمية للترقيات في الدورات (١١،١٢،١٣)..

◙ ملخص الورقة:

انطلاقا من أهمية الترقية وضرورتها وضرورة وجود نظم وآليات واضحة ومحددة لها، وما يمكن أن تسهم به من دور متميز في تنمية وتطوير التعليم الجامعي في جميع مراحله، وانطلاقا من أن قرار الترقية يعد من أهم القرارات التي يتأثر بها أعضاء هيئة التدريس في الجامعات، كما تعد أحد أهم الدوافع لإجراء أعضاء هيئة التدريس للبحوث ونشرها، بل وأحد الحقوق التي ينبغي أن يتمتع بها كل من يشغل وظيفة عضو هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي ممثلة في الكليات الجامعية والمراكز البحثية.

تسعى هذه الورقة إلى تقديم مجموعة من المقترحات لتطوير نظام ترقيات أعضاء هيئة التدريس من خلال استعراض ما تم من قواعد تنظم عمل اللجان العلمية الخاصة بذلك خلال الدورات (١١، ١٢، ١٣) ، ونظم الترقيات في العالم من خلال تناول النقاط التالية :

- مفهوم الترقية وأهميتها وشروطها العامة.
- أبرز ملامح نظم وآليات ترقية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية ومن في مستواهم.
- مبررات الدعوة إلى تطوير نظم وآليات عمل اللجان العلمية الدائمة.
- مشكلات تطبيق قواعد وآليات العمل باللجان العلمية الحالية والتحفظات عليها، خاصة ما تعلق منها بتقييم المجلات المصرية والمحلية.
- البدائل المختلفة لتطوير نظم وآليات عمل اللجان العلمية الدائمة في مصر.
- مقترحات لتطوير نظام وآليات عمل اللجان العلمية الدائمة لفحص الإنتاج العلمي للمتقدمين لشغل وظائف الأساتذة المساعدين والأساتذة أو للحصول على ألقابها العلمية.

الكلمات المفتاحية: الترقية، نظم وآليات ترقية أعضاء هيئات التدريس، اللجان العلمية الدائمة للترقيات.

◙ تقديم:

إن ما تصبو إليه كل جامعة هو الاعتراف بها عالميًّا بوصفها مؤسسة متميزة في مجالات التدريس والأبحاث، والنجاح في هذا المضمار، يرتكز بصورة أساسية على تبني السياسات التي تؤمن اختيار النوعية المتميزة من أعضاء هيئة التدريسية، وتمكنها من الاحتفاظ بهيئتها

التدريسية في وجه المنافسة الخارجية، ولتحقيق ذلك فلا بد من الأخذ بسياسات ونظم إدارية حكيمة في شئون التعيين وإعادة التعيين والترقية لهم.

وغالبًا ما تتم ترقية عضو هيئة التدريس بالجامعة وفق شروط زمنية ومعايير محددة تحددها القوانين واللوائح الجامعية، وهي شروط ومعايير عامة فى كثير من جوانبها وإن كانت تختلف فى تفاصيلها من جامعة إلى أخرى، كما أن نظم وآليات الترقيات تتسم بالديناميكية في طبيعتها، ولا بد أن تتغير تلك النظم والآليات وتطبيقها مع الزمن، نتيجة لنمو وتطور الجامعة وأهدافها، وما يواجهها من تحديات داخلية وخارجية، إضافة إلى تطور أساليب النشر العلمي.

وعلى الرغم من أهمية موضوع الترقية بالنسبة لعضو هيئة التدريس وللجامعة ، فإن الدراسات التي تناولت ذلك الجانب المهم قليلة، بل تكاد تكون نادرة؛ الأمر الذي يجعلنا في حاجة ماسة إلى إجراء المزيد من المناقشات بل والدراسات العلمية حول هذا الجانب لتعرف واقعه ومشكلاته وخبرات الجامعات العريقة فى هذا المجال ومداخل تطوير نظمها وآلياتها، بالشكل الذي يجعله يحقق الغاية منه، ويحظى برضا وقبول الغالبية العظمى من أعضاء هيئة التدريس، ويسهم في الارتقاء بالتعليم الجامعي بصفة عامة، من خلال تقييم ما تم من ممارسات في المجال ودراسة آراء واتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحوه، باعتبارهم أكثر الفئات تأثرًا بها، وحرصًا على تطويرها، فمن حقهم بل ومن واجبهم المشاركة في إعدادها وصياغتها، ومناقشتها لتكون تلك القواعد والآليات أكثر وضوحا وموضوعيا؛ وبالتالي تلقى رضى الكثير منهم ، وتكون مقبولة لديهم.

وانطلاقًا من كثرة اللغط والجدل حول نظم وآليات ترقية أعضاء هيئة التدريس في مصر، وما يوجه إليها من انتقادات وكثرة شكاوى بعض أعضاء هيئة التدريس من نتائجها، وعدم موضوعية بعض معاييرها وخضوعها لاعتبارات وتحيزات شخصية ، بالشكل الذي وصل إلى حد المطالبة بإلغائها، وضرورة السعي نحو تعديلها وتطويرها، إضافة إلى قرب انتهاء أعمال اللجان الحالية في دورتها الحادية عشرة، ومطالبة المجلس الأعلى للجامعات بتعرف آراء ومقترحات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات لتطوير تلك النظم والآليات مع قرب انتهاء أعمال الدورة الحادية عشرة من أعمال اللجان العلمية؛ الأمر الذي تطلب ضرورة مناقشة واقع ما تم من ممارسات تتعلق بتلك النظم والآليات في الفترات السابقة، وما تشهده الجامعات من ظروف ومتغيرات جديدة تستوجب إدخال بعض التعديلات عليها، من خلال تقديم بعض المقترحات في هذا المجال.

ومن هنا تأتى أهمية تلك الورقة التي نحاول من خلالها تقديم مجموعة من المقترحات لتطوير نظم وآليات فحص الإنتاج العلمي للمتقدمين لشغل وظائف الأساتذة المساعدين والأساتذة، أو للحصول على ألقابها العلمية بالجامعات والمراكز العلمية المصرية، وذلك من خلال مناقشة النقاط التالية:

- مفهوم الترقية وأهميتها وشروطها العامة.
- أبرز ملامح نظم وآليات ترقية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية ومن فى مستواهم.
- مبررات الدعوة إلى تطوير نظم وآليات عمل اللجان العلمية الدائمة.
- مشكلات تطبيق قواعد وآليات العمل باللجان العلمية الحالية والتحفظات عليها.

- البدائل المختلفة لتطوير نظم وآليات عمل اللجان العلمية الدائمة في مصر.
- مقترحات لتطوير نظام وآليات عمل اللجان العلمية الدائمة لفحص الإنتاج العلمي للمتقدمين لشغل وظائف الأساتذة المساعدين والأساتذة، أو للحصول على ألقابها العلمية.

◙ أولا- مفهوم الترقية وأهميتها وشروطها العامة:

الترقية في جوهرها هي نقل عضو هيئة التدريس من رتبة أكاديمية إلى رتبة أخرى بعد استيفاء جميع متطلبات الرتبة الأكاديمية التي يرشح نفسه للترقية إليها، ويترتب عليها وضع مادي وأدبي أفضل مما كان عليه قبل الترقية، فهى إعلاء رتبة عضو هيئة التدريس إلى رتبة ذات أبعاد ومسؤوليات أوسع، فيكون له سلطة أكبر من الرتبة السابقة، ويترتب عليها زيادة في الأجر.

وتتم ترقية العضو بعد استكمال المدة القانونية المطلوبة، وتوفر الشروط القانونية المطلوبة لشغل الرتبة، فهناك شروط لنقل العضو من فئة إلى فئة أعلى ضمن الرتبة الواحدة، وشروط أخرى لترقية عضو هيئة التدريس من رتبة إلى رتبة أعلى.

◙ أهداف الترقية وأهميتها:

إن الترقية - بوصفها نظامًا - تسعى في الغالب إلى تحقيق عدد من الأهداف، منها:

- الترقية تمثل تقديرا وتقويما لإنجازات عضو هيئة التدريس في المجال الأكاديمي.
- إن قرار الجامعة بالترقية تمليه الرغبة في تحقيق المستويات العالية في الأداء، ومكافأة العلماء على إنجازاتهم الملحوظة في التدريس والبحوث وخدمة الجامعة والمجتمع والامتياز المهني، إضافة إلى أن توفير الدلائل على استمرارية الأداء بالمستوى المطلوب.
- إن قرار الترقية يعد من أهم القرارات التي يتأثر بها أعضاء هيئة التدريس في الجامعات.
- إن الترقية تعد أحد أهم الدوافع لإجراء أعضاء هيئة التدريس للبحوث ونشرها، وهو من الأمور الأساسية والضرورية للارتقاء بالجامعة، فمعايير تصنيف الجامعات أصبحت تعتمد في معظمها علي إسهامات أعضاء هيئة التدريس ونوعية وكمية المنشورات باسم الجامعة، ومقدار أثر تلك المنشورات، ومدى الاستشهاد بها من قبل الباحثين؛ لذا كان لا بد من الحديث عن البحث العلمي وطرق وكيفيات النشر.
- تشجيع عضو هيئة التدريس على الابتكار والتجديد.
- إيجاد جو من التنافس الحر بينهم؛ مما يدفعهم إلى بذل قصارى جهدهم من أجل تحقيق المزيد من الترقيات.
- تعد الترقية من أهم الامتيازات التي يحصل عليها عضو هيئة التدريس، ويترتب عليها نفع مادي يتمثل في زيادة راتبه ومخصصاته المالية.
- تشكل الترقية تحفيزا وتشجيعا معنويا يدفعه إلى مضاعفة جهوده في سبيل تحقيق رتب أكاديمية أعلى من تلك التي حققها.
- يعد نظام الترقية أحد الحقوق التى ينبغى أن يتمتع بها كل من يشغل وظيفة عضو هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي ممثلة في الكليات الجامعية والمراكز البحثية.
- إيجاد جو من الأمان لأعضاء هيئة التدريس بأن ترقيتهم وتقييمهم يتم بطريقة واضحة ومحددة، بما حققوه من تقدم مستمر في الرتب الأكاديمية، وبما ينعكس على مستوى معيشتهم دون الحاجة إلى التفكير في تغيير مكان العمل.

- إفساح المجال أمام أعضاء هيئة التدريس لتولي مناصب عليا في الجامعة، وإيجاد جو من التنافس الحر بينهم؛ مما يدفعهم إلى بذل قصارى جهدهم من أجل تحقيق المزيد من الترقيات.
- الترقية وسيلة للمحافظة على الطاقات البشرية العاملة في الجامعة، ووسيلة طبيعية لإعداد قادة أكاديميين وإداريين من بين أعضاء هيئة التدريس من داخل الجامعة.

◙ شروط عامة للترقية:

على الرغم من الاختلاف والتباين فى بعض قواعد ونظم وآليات الترقية، هذه الشروط ـ غالبا ـ ما تختلف باختلاف فلسفة الجامعة وأهدافها، والتى تنعكس بصورة مباشرة على طبيعة دور عضو هيئة التدريس التى يتم تقويمه وترقيته فى ضوئها ، فإنه توجد شروط عامة تحرص معظم النظم والقواعد على ضرورة توافرها فيمن يرغب في للتقدم للترقية تتمثل فيما يلي :

- مرور مدة خدمة معينة لا تقل عن عدد معين من السنوات تختلف من نظام إلى آخر، واستيفاؤه متطلبات شغل تلك الوظيفة .
- استيفاء الحد الأدنى من الإنتاج العلمي المطلوب للترقية وفقًا لقواعد الترقية المنصوص عليها فى اللائحة.
- أن يكون ما تقدم به من إنتاج علمي قد نشر أو قُبِلَ للنشر أثناء شغله الرتبة السابقة للرتبة المتقدم للحصول عليها.
- تقديم ما يفيد أن له نشاطًا في مجال التدريس وخدمة المجتمع.

◙ ثانيا -ملامح نظام ترقية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية ومن فى مستواهم:

انطلاقا من أهمية الترقية وضرورتها وضرورة وجود نظم وآليات واضحة ومحددة للترقية، وما يمكن أن تسهم به من دور متميز في تنمية وتطوير التعليم الجامعى فى جميع مراحله، تحاول مراعاة العدالة والموضوعية والشفافية، نصّ قانون تنظيم الجامعات رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢م في مادته رقم (٧٣) بأن تتولى لجان علمية فحص الإنتاج العلمى للمتقدمين لشغل وظائف الأساتذة المساعدين والأساتذة أو للحصول على ألقابها العلمية ، ويصدر بتشكيل هذه اللجان لمدة ثلاث سنوات قرار من وزير التعليم العالى بعد أخذ رأي مجالس الجامعات وموافقة المجلس الأعلى للجامعات؛ وذلك لتحقيق الأهداف التالية :

- رفع مستوى البحث العلمي وتطبيقاته ذات العائد المباشر على خطط التنمية وخدمة المجتمع.
- رفع الكفاءة الأكاديمية والبحثية والوطنية لعضو هيئة التدريس، استجابة لآليات المنافسة العلمية الشريفة باعتبارها إحدى ضمانات الجودة بمؤسسات التعليم العالي.
- تقييم أداء عضو هيئة التدريس عن مجمل نشاطه العلمى والبحثي والتدريس والمشاركة في الأنشطة الطلابية وخدمة المجتمع وفقا لما تحدده الجامعة كمعايير قياسية أكاديمية لها.
- وضع نظام لاختيار المحكمين وأعضاء اللجان العلمية لخلق مناخ مناسب؛ لتأكيد حياد وموضوعية وكفاءة اللجان العلمية والمحكمين.

- خضوع أعمال اللجان والمحكمين لإطار عام يؤكد توحيد مستوى التقييم وتطبيق معايير الجودة الشاملة في التعليم.

كما نصت تلك المادة على أن تشكل لجان الفحص العلمية الدائمة لوظائف الأساتذة من بين أساتذة الجامعات الذين مضى عليهم في الأستاذية خمس سنوات على الأقل أو من المتخصصين من غيرهم، وتشكل لجان الفحص العلمية الدائمة لوظائف الأساتذة المساعدين من أساتذة الجامعات أو من المتخصصين من غيرهم ، ويجوز عند الضرورة التجاوز عن شرط مدة الأستاذية في اللجان الأولى أو إدخال بعض قدامى الأساتذة المساعدين في اللجان الثانية، وتقدم كل لجنة تقريرا مفصلا ومسببا تقيِّم فيه الإنتاج العلمي للمتقدمين ، وما إذا كان يؤهلهم لشغل الوظيفة أو اللقب العلمي مع ترتيبهم عند التعدد بحسب الأفضلية في الكفاءة العلمية؛ وذلك بعد سماع ومناقشة التقارير الفردية للفاحصين ، ويقدم التقرير خلال شهرين على الأكثر من تاريخ وصول الأبحاث إلى اللجان ، إلا أن يكون من الفاحصين من هو في خارج الجمهورية أو من خارجها، فيزاد هذا الميعاد شهرا آخر.

فى ضوء ما جاء بالمادة (٥٣) من اللائحة التنفيذية من قانون تنظيم الجامعات التى نصت على أن «يصدر وزير التعليم العالي بناء على اقتراح المجلس الأعلى الجامعات قرارًا بالإجراءات المنظمة لسير العمل في اللجان العلمية الدائمة» ، أصدر وزير التعليم العالي القرار الوزارى رقم (٥٢٠) بتاريخ ٢٠١٣/٢/٢٨ بناء على موافقة المجلس الأعلى للجامعات بتاريخ ٢٠١٢/١٢/١١ ، بشان قواعد التشكيل ونظام عمل اللجان العلمية لفحص الإنتاج العلمي للمتقدمين لوظائف الأساتذة والأساتذة المساعدين الدورة الحادية عشرة لتحقيق أهداف تلك اللجان التى سبق ذكرها .

على أن تطبق هذه القواعد على أعضاء هيئة التدريس العاملين بالجامعات الحكومية والخاصة والمعاهد الخاصة المعتمدة من وزارة التعليم العالي المتقدمين لشغل وظائف في جامعاتهم أو معاهدهم، وتتلقى اللجان العلمية ملفات المتقدمين من خلال الجامعات الحكومية التي يعملون بها، بينما تتلقى أمانة المجلس الأعلى للجامعات ملفات المتقدمين للعمل بالجامعات والمعاهد الخاصة أو الأهلية أو الأجنبية.

كما شملت القواعد على معايير اختيار المحكمين وتشكيل اللجان العلمية، وأسلوب عملها، وشروط التقدم والتعيين في الوظائف، والأوراق والمستندات المرافقة للإنتاج العلمي.

وقد اعتمدت تلك القواعد على الأسس التالية :

◙ بالنسبة لعضوية اللجان وأسلوب عملها:

- الحرص على تجديد وتوسيع قاعدة العضوية باللجان وتطوير آليات العمل داخلها ، وإشراك أكبر عدد من الأساتذة في التحكيم، وتعدد الجامعات التي ينتمي إليها أعضاء اللجان، من خلال إنشاء موقع إلكتروني على شبكة المعلومات ،(www.eupc.edu.eg) يستطيع من خلاله أن يتقدم الأساتذة للانضمام لقوائم المحكمين وعضوية اللجان العلمية، ويتم إعلان أسماء أعضاء اللجان العلمية وقوائم المحكمين المصاحبة لها على شبكة المعلومات، وإرسال خطابات لمقرري وأعضاء اللجان العلمية بالتشكيل بعد تنقيحه.
- تضمن تشكيل كل لجنة من اللجان العلمية من (٩ ـ ١٥) عضوًا من الأساتذة المتخصصين، وتكون مهمتها بالمشاركة مع لجان المحكمين فحص الإنتاج العلمى للمتقدمين والتوجيه

بترقية أعضاء هيئات التدريس لشغل وظيفة أستاذ أو أستاذ مساعد فى التخصصات الفرعية المدرجة تحته، حددت المادة (٧) من القواعد شروط وقواعد اختيار أعضائها.

- تكون اللجان العلمية مسئولة عن فحص أوراق المتقدم، واختيار لجنة الفحص الثلاثية لفحص الإنتاج العلمي للمتقدم، على أن يكون تخصصهم مناظرًا للتخصص الدقيق للمتقدم، والذي يتم تحديده في خطاب عميد الكلية وطبقا لمعايير محددة، على أن تلتزم باختيار المحكمين من قوائم المحكمين- حددت المادة ١٨ من القواعد شروط اختيارهم - المرسلة إليها من المجلس الأعلى، وتتسلم التقارير الفردية من لجنة الفحص، وتحدد الرأي النهائي في تقييم النشاط العلمي والبحثي للمتقدم. وتقوم كل لجنة علمية بتقييم المجلات والدوريات العلمية، العالمية والإقليمية والمحلية في مجال عملها، بنظام النقاط، كلٌ حسب مستواها، وذلك في إطار مجموعة من المعايير والضوابط حددتها المادة (٤٠) من القواعد.
- ولمزيد من الشفافية، تم تجميد عضوية من يشغلون مناصب إدارية (رئيس جامعة – نائب رئيس جامعة – عميد كلية - أمين المجلس الأعلى للجامعات ومساعديه) مؤقتًا، من عضوية اللجان العلمية وقوائم المحكمين؛ لكونهم أعضاء في مجالس الجامعات صاحبة القرار في ترقية أعضاء هيئة التدريس، كما أكدت القواعد ألا يزيد عدد أعضاء اللجنة العلمية المنتمين لذات الجامعة عن ثلاثة أعضاء، وألا يكون من بين الفاحصين في لجنة الفحص الثلاثية من يعمل في نفس جامعة المتقدم، إلا في الحالات التي يَثبت فيها عدم تَوَفر محكمين في التخصص من خارج جامعته، وفي جميع الحالات لا يجوز أن يزيد عدد المحكمين من جامعة المتقدم عن عضو واحد.
- أن تتم مراجعة تشكيل اللجان العلمية وقوائم المحكمين، بشكل دوري كل ستة أشهر، وترشيح من يكون مؤهلا للانضمام من خلال اللجان العليا في حالة وجود مكان خالٍ في أية لجنة، وإصدار قرارات وزارية في حينها لضم أعضاء جدد، كما يتم رفع أسماء المعارِين خارجيًا أو داخليًا أو من ترى الجامعات رفع أسمائهم من عضوية اللجان العلمية، وإضافتهم لقوائم المحكمين المناظرة.
- تعقد اللجان في بداية كل عام جلسة لتحدد أسلوب عملها، كما تعقد جلسة أخرى في نهاية العام لتقييم ما أنجزته من أعمال وكتابة تقرير يُرفع لأمانة المجلس الأعلى للجامعات؛ للوقوف على الإنجازات والمعوقات واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.
- تعمل اللجان بأسلوب يتسم بالشفافية والحيادية الكاملة، ويكون عمل اللجنة في مجمله عملا علميًا وإداريًا استنادا إلى رأى المحكمين، وتعمل اللجنة في سرية كاملة إلى أن يتم اتخاذ القرار.
- تلتزم اللجان العلمية باختيار المحكمين من قوائم المحكمين المرسلة إليها من المجلس الأعلى للجامعات، والتي أعدتها لجان الفحص وأقرها المجلس الأعلى للجامعات.

◙ بالنسبة لقواعد التحكيم:

- وضع قواعد تكفل معالجة موضوعية للمشكلات التى تنشأ عن تقويم البحوث، وذلك من خلال تحقيق التوازن بين مكانة المجلة/الدورية وقيمة المحتوى العلمى للبحث كما فى الجداول بالمادة (٤٠)، وقدر إسهام المتقدم كما فى الجداول بالمادة (٣٩) ، وكذلك المشكلات التى تنشأ عن تباين تقدير المحكمين للبحوث، كما جاء فى المادة (١٩).

- وضع نماذج عامة لتقييم كل من جانبي الإنتاج العلمي والنشاط التدريسي والخدمي للمتقدم داخل جامعته وكليته وقسمه، النماذج من ١- ٥ .
- نصت المادة (٢٦) على أن يمثل الإنتاج (٧٠) نقطة من مجمل التقييم ، تحسب على أساس تقدير اللجنة بناء على متوسط درجات المحكمين ونقاط تقييم المجلة ونسبة مشاركة المتقدم وفق نموذج معين توضحة المعادلات التالية :
- درجات اللجنة عبارة عن متوسط مجموع درجات المحكمين = درجة المحكم الأول + الثاني + الثالث ÷ عدد المحكمين (٣)
- مجمل تأثير البحث عبارة عن درجات اللجنة × تقدير المجلة × دور المتقدم
- نقاط البحث = مجمل تأثير البحث ÷ ٥٠
- التقييم النهائى = نقاط البحوث + نتيجة المناقشة للباحث + درجة تقييم القسم لأداء عضو هيئة التدريس.
- اشترطت القواعد ضرورة حصول المتقدم على (٧٠) نقطة للحصول على اللقب العلمى لدرجة أستاذ و(٦٠) نقطة للحصول على اللقب العلمى لدرجة أستاذ مساعد من خلال تقديم عدد من البحوث لا يقل عن خمسة ولا يزيد عن ثمانية، وأن يدون عليها اسم جامعته ولا يعتد بغيرها، وأن يكوم قد تم نشرها خلال عامين على الأقل، وألا يتضمن الإنتاج العلمي بحثين منشورين فى نفس الدورية أو المؤتمر.
- كما اشترطت القواعد حصول المتقدم على بحثين بتقدير جيد للمتقدم لدرجة أستاذ، وبحث بتقدير جيد للمتقدم بدرجة أستاذ مساعد، وألا يقل مجمل الإنتاج العلمى الذى أجيز عن أربعة أبحاث، وأن يحصل على ١٠ ، ٥ بنسبة ٥٠٪ فى كل من درجة تقييم القسم ودرجة المناقشة ، و(٤٣) نقطة فى مجمل الإنتاج البحثى بنسبة ٦٠ ٪ من النقاط المخصصة لتقييم الأبحاث. وقد تم تغيير ذلك في القواعد التي صدرت في عام ٢٠١٩ مع الدورة (١٣) ، وأصبح (٣) جيد جدا أو (١) جيد جدا و(١) جيد بالنسبة للأستاذ، و(٢) جيد للأستاذ المساعد أو (١) جيد جدا.
- كما أوضت القواعد فى المادة (١٩) أنه عند حدوث اختلاف بين متوسط مجموع اثنين من الفاحصين المتقاربين والفاحص الثالث بمقدار ١٥٪ أو أكثر من المجموع الكلى لدرجات البحوث المقدمة جميعها (سلبا أو إيجابا) ، فعلى اللجنة أن تستعين بمحكم رابع يحل محل المحكم المختلف عليه ، ويتم اختيار المحكم الرابع من داخل اللجنة أو من قائمة المحكمين فى مجال التخصص الدقيق، وتضاف درجاته إلى المحكمين الأصليين ، وتحذف تقديرات المحكم المختلف.

◙ بالنسبة لحق التظلم:

وفرت القواعد آليات تظلم فاعلة لكل من المتقدمين وأعضاء اللجان العلمية أنفسهم وتعديل تشكيلها إذا استلزم الأمر ، متمثلة فى تشكيل المجلس الأعلى للجامعات لجنة استشارية عليا مكونة من (٩) أعضاء وتكون مهمتها النظر فى التظلمات التى تحيلها إليها الجامعات بعد عرضها على لجنة التظلمات بالجامعة أو التى يتقدم بها أعضاء اللجان العلمية أنفسهم - كما جاء بالمادتين ٤ ، ٥ من القرار الوزارى، ويساعد اللجنة الاستشارية العليا لجنة استشارية تخصصية تشمل جميع التخصصات يتم اختيارهم من الأساتذة ذوى الخبرة فى أعمال اللجان العلمية، ويشهد لهم بالحيادية والكفاءة تضم (١٣٠) عضوا، كما يحق للمتضرر من قرار اللجنة العلمية التقدم مباشرة - وفق ما جاء بالمادتين ٤٣ ، ٤٤ من القرار الوزارى -

بالتماس إلى لجنة التظلمات بالجامعة والمشكلة برئاسة نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا والبحوث، ويقوم مجلس الجامعة بتحويل التظلمات الخاصة باللجان العلمية التي يرى جديتها ، إلى اللجنة الاستشارية العليا بالمجلس الأعلى للجامعات، وتدرس هذه اللجنة تفصيليًّا الشكاوى المقدمة، ولها أن تعيد الأوراق للجنة العلمية المختصة لإعادة فحصها مرة أخرى أو أن تحفظ الشكوى، مع توضيح أسباب قرارها، وعلى اللجنة العلمية كتابة تقرير مفصل عن أسباب قبولها أو رفضها للتظلم.

لمزيد من التفاصيل عن تلك القواعد يرجى الرجوع إلى القرار الوزارى ٥٢٠ بتاريخ ٢٠١٣/٢/٢٨ بشأن قواعد التشكيل ونظام عمل اللجان العلمية لفحص الإنتاج العلمي للمتقدمين لوظائف الأساتذة والأساتذة المساعدين الدورة الحادية عشرة.

◙ ثالثا - مبررات الدعوة إلى تطوير نظم وآليات عمل اللجان العلمية الدائمة :

مرت آلية تشكيل هذه اللجان بأطوار متعددة بدأت بلجان ثنائية لكل تخصص إحداها لوظائف الأساتذة والثانية للأساتذة المساعدين، وتتكون كل لجنة من (٢٥) عضوا، ويتحدد الأعضاء الخمسون طبقا للأقدمية المطلقة، وانتهت بالعودة لتطبيق الأقدمية المطلقة في تشكيل لجان ثنائية أيضا تتكون كل منها من خمسة من الأساتذة المتفرغين، وعشرة من الأساتذة العاملين.

وعلى الرغم من التطور الدائم لتلك النظم والآليات حتى وصلت إلى صورة أفضل وأكثر شمولا تكاملا وأكثر توازنا، فإنه توجد دعوات عديدة إلى ضرورة إعادة النظر فى العديد جوانب تلك النظم والآليات انطلاقا من المبررات التالية:

- الشعور بعدم الرضا نحو تلك القواعد، وكثرة شكاوى أعضاء هيئة التدريس من بعض بنود وقواعد الترقيات، واعتقادهم أن الإجراءات المعتمدة في ترقية أعضاء هيئة التدريس تفتقر إلى الوضوح والدقة والموضوعية والحيادية والنزاهة والعدالة والمساواة؛ مما جعل البعض من أعضاء هيئة التدريس يتعثر في الترقية، ويطالبون بتعديل تلك القواعد.
- إنه من الواجب إدخال تعديلات على آلية التشكيل وعلى قواعد الترقية كلما انتهت دورة وبدأت دورة تالية (مدة الدورة ثلاث سنوات) ؛ إذ إن ذلك الاعتقاد يبرره ضرورة وقفة مع النفس لمحاولة الاستفادة مما تم خلال السنوات الثلاث ودراسة ما شهدته تلك الفترة من إيجابيات وما صاحبها من جوانب قصور.

وفى المقابل يرى آخرون أن ذلك التعديل، لو لم تسانده ضرورة ملحة ويبرره داع قوي، يخل بمطلب استقرار الأوضاع، ويهدر الحاجة لتثبيت قواعد ومعايير الترقية لفترات زمنية مناسبة للراغبين في الترقي.

- اعتقاد البعض أن لجان الترقيات تعتبر بمثابة ورم فى رأس الجامعات المصرية؛ نظرًا لتعدد شكاوى عدد من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية منها، مشيرًا إلى أن الدولة تعترف بذلك، والدليل أنها تقوم بتغيير تلك اللجان بشكل يرضى الجميع؛ لأنه لا توجد بها قواعد فى اختيار الأقدمية والاختصاصات، ويعتبر نظامها الحالى غير مرض.
- اعتقاد البعض أن وجود اللجان العلمية الدائمة لفحص الإنتاج العلمى يعد انتقاصا من مبدأ استقلال الجامعات الذي أكدت عليه معظم دساتير مصر والقوانين التى تنظمها،

والتى نصت على أن الدولة تكفل استقلال الجامعات، وأنه لا بد من إعطاء الجامعات الدور الأساسي فى تقييم وترقية هيئات التدريس بها

- اعتقاد البعض أن نظم وآليات ترقية أعضاء هيئة التدريس وتقييم أدائهم تعد أحد أسباب تطوير جامعاتنا فى الترتيب العلمى بين الجامعات العالمية بل والعربية، مدللين بذلك أن جامعاتنا كانت من فترة ليست بالقليلة تتبوأ مرتبة عالمية بين جامعات العالم المتقدم. كان شهاداتنا ودرجاتنا العلمية عالمية، ومعترف بها فى كل أنحاء العالم، وكان المتقدمون لنيل درجة أستاذ مساعد أو أستاذ أبحاثهم يحكمها علماء كبار من جامعات كامبردج والسوربون واكسفورد بجانب الأساتذة المصريين فى جامعات القاهرة والإسكندرية وعين شمس، وكان الأستاذ المصرى محترمًا ومهابًا وله مكانته فى جامعات العالم، ويشارك فى لجان ترقيات الأساتذة بالخارج.

والآن يتبادر إلى أذهاننا لماذا أصبحت جامعاتنا تحتل مرتبة ضعيفة بين جامعات العالم؟ ولماذا أصبحت شهاداتنا ودرجاتنا العلمية غير معترف بها عالميًّا؟ ولماذا انهار مستوى الأستاذ والخريج معًا؟! وهو ما أرجعه البعض إلى نظم الترقيات؛ لقلة اعتمادها النشر العلمى الدولي، وهو ما يتطلب ضرورة تعديل تلك الآليات؛ لحث المتقديمن على إجراء تلك البحوث.

◙رابعا - مشكلات تطبيق قواعد وآليات العمل باللجان العلمية الحالية والتحفظات عليها، ومحنة موعد تطبيق تقييم المجلات المحلية والمصرية:

أفرز التطبيق العملي لعمل اللجان العلمية لفحص الإنتاج العلمي للمتقدمين لشغل وظائف الأساتذة المساعدين والأساتذة أو للحصول على ألقابها العلمية ـ مجموعة من المشكلات أو التحفظات من أبرزها ما يلى:

- تم اختيار أعضاء اللجان العلمية للترقيات استنادا إلى ما أنتجوه من أبحاث ودراسات أشرفوا عليها من رسائل وما قاموا بتحكيمه من أبحاث، وهو فى الحقيقة معيار جيد ومناسب وشعارٌ جميلٌ براقٌ، الا ان الاعتماد على الكم فقط أمر غير كاف، ولعلنا نتساءل: هل كثرة الأبحاث في المؤتمرات الركيكة والمجلات الصفراء وكثرة تحكيم بحوثها تُعدُ دليلا على الإنتاج العلمي المثمر؟ إن المعيار الذي تم على أساسه اختيار اللجان، وهو عدد الأنشطة العلمية، لا بد من استكماله بوضع درجات لتلك المشاركات، وليس الاعتماد على الكم فقط.
- الاختلاف داخل اللجان حول تطبيق معايير ودرجات تقييم المجلات والدوريات العلمية التى قام المتقدم بالنشر فيها ، وكذلك المؤتمرات وعمومية تلك المعايير وصعوبة توافر بعضها خاصة فى العلوم الاجتماعية والإنسانية (معامل التأثير)، وتدخل بعض الأمور غير العلمية وغير الموضوعية فى ذلك المجال، خاصة فى ظل وجود مجلات غير علمية، وهذه المجلات يصدرها أناس لا علاقة لهم بالعلم والبحث العلمي، ويستغلون أسماء علمية حقيقية ، أو وهمية كمحررين (وعلى حد معرفتي ظهر اسمي كمحرر في مجلتين من هذا النوع) ، وربما يشرف عليها بعض أعضاء اللجان العلمية أو المحكمين، وتستخدم هذه المجلات نفس الأسلوب الذي تتبعه المجلات الرصينة والمفتوحة ، بأسلوب المراجعة وإن لم تكن هذه المراجعة حقيقية، ولذا تقبل معظم ، إن لم نقل كل البحوث التي تقدم إليها للنشر حتى ولو كانت تافهة ومضحكة، وتستخدم طرقا وأساليب غير أخلاقية للادعاء بأن لها مكانة ومعامل تأثير وهو فى الأساسى وهمى ومزيف .

وقد تم تعديل هذا الأمر، وقام المجلس الأعلى للجامعات بإصدار تقييم سنوي للمجلات الخاصة بكل قطاع في ضوء معايير ثمانية تم إعلانها للجميع، وقامت المجلات بتعديل نظامها وطريقة نشرها للبحوث في ضوء ذلك.

- غياب دور اللجان الاستشارية خاصة دورها فى متابعة أعمال اللجان فى مجال تخصصها، ومدى الالتزام بتنفيذ ما جاء بالقواعد المنظمة بصورة واضحة، أو تقديم مقترحات لتطوير آليات عملها، ومن خلال المقترحات الناجحة في لجان أخرى.
- اعتماد النماذج الخاصة بتقييم المحكم ونشاط عضو هيئة التدريس على عبارات وصفية ومطاطة تعطي الفرصة لتداخل الأمور الذاتية والشخصية فى عملية التقييم، فهي تقارير "إنشائية" يقدمها بعض المحكمين مبررين بها الدرجة التى يستحقها البحث؛ وهو ما يؤدى إلى وجود تباينات واضحة فى درجات المحكمين الثلاثة ، كل حسب وعيه أو جهله، ودرجة التزامه العلمي والخلقى، إضافة إلى التباين الكبير بين الدرجات المخصصة لكل بُعد (الأصالة والابتكار ٣٠ ، عمق المناقشة وسلامة الاستنتجات ٢٥).
- غياب الدور الفني العلمي في عمل اللجان العلمية واقتصار دورها على الجانب الإداري وعمليات جمع وطرح دون دراسة ما ورد فى تقارير بعض المحكمين واختلافها الصارخ فى التقييم.
- التباين بين اللجان العلمية فى تطبيق ما ورد بالمادة رقم (٢٧) ؛ الأمر الذي يحدث نوعًا من البلبلة بين المتقدمين خاصة فى التخصصات التى يوجد بينها نوع من التقارب.
- المبالغة فى الدرجات التى تضعها الأقسام للمتقدمين زيادة أو نقصًا، وأحيانا داخل القسم الواحد رغم التقارب الشديد فى ظروفهم.
- التأخر فى إرسال نتيجة المتقدم إلى جامعته؛ بسبب التأخر فى وصول الإنتاج إلى المحكم أو تأخر المحكم فى إرسال نتيجة التحكيم، وهو ما يتطلب ضرورة البحث فى طريقة واضحة ومحددة لإرسال الإنتاج إلى المحكمين فى وقت واحد.

وفيما يتعلق بمحنة تقييم المجلات المصرية والمحلية ووقت تطبيقها:

فإنه في ضوء ما جاء بالمادة (٥٣) من اللائحة التنفيذية من قانون تنظيم الجامعات التي نصت على أن «يصدر وزير التعليم العالي بناء على اقتراح المجلس الأعلى الجامعات قراراً بالإجراءات المنظمة لسير العمل في اللجان العلمية الدائمة»، أصدر وزير التعليم العالي القرار الوزاري رقم (٥٢٠) بتاريخ ٢٠١٣/٢/٢٨ بناء على موافقة المجلس الأعلى للجامعات بتاريخ ٢٠١٢/١٢/١١ ، بشأن قواعد التشكيل ونظام عمل اللجان العلمية لفحص الإنتاج العلمي للمتقدمين لوظائف الأساتذة والأساتذة المساعدين لتحقيق أهداف تلك اللجان التي سبق ذكرها .

كما تقوم بوضع قواعد تكفل معالجة موضوعية للمشكلات التي تنشأ عن تقويم البحوث، وذلك من خلال تحقيق التوازن بين مكانة المجلة/الدورية وقيمة المحتوى العلمي للبحث كما نصت عليها القرارات الوزارية المتعلقة بذلك ، وقدر إسهام المتقدم ، وكذلك المشكلات التي تنشأ عن تباين تقدير المحكمين للبحوث، من خلال وضع نماذج عامة لتقييم كل جوانب الإنتاج العلمي ونشاطه التدريسي والخدمي داخل جامعته وكليته وقسمه ، بحث يمثل الإنتاج (٧٠) نقطة من مجمل التقييم ، تحسب على أساس تقدير اللجنة بناء على متوسط درجات المحكمين ونقاط تقييم المجلة ونسبة مشاركة المتقدم وفق نماذج معينة، بحيث

يتضمن التقييم النهائي مجمل نقاط البحوث (والتي تتضمن متوسط تقييم المحكمين، وإسهام المتقدم ونقاط المجلة أو المؤتمر) + نتيجة المناقشة للباحث + درجة تقييم القسم لأداء عضو هيئة التدريس.

وقد تضمنت تلك القواعد في الدورات (١٠، ١١، ١٢) ضرورة أن تقوم كل لجنة علمية بتقييم المجلات والدوريات العلمية، العالمية والإقليمية والمحلية في مجال عملها، بنظام النقاط حسب مستواها، وذلك في إطار مجموعة من المعايير والضوابط والمعايير الاسترشادية ضمن القرار الوزاى الخاص بتنظيم عمل تلك اللجان ، على أن تقوم اللجنة بإعلان النتيجة على شبكة المعلومات على صفحة اللجان العلمية ، على أن تتم مراجعتها سنويًّا . وللأقسام العلمية بالجامعات المصرية أن تُرسِل إلى اللجنة العلمية المختصة ما تراه من مجلات أو دوريات علمية؛ لتقييمها وضمها للقائمة.

وغالبًا ما تعتمد لجان الترقية في القطاعات المختلفة بالمجلس الأعلى للجامعات على مجموعة من الدوريات العلمية التي تفتقد إلى التوحيد في تقييمها، حيث لا توجد معايير موحدة يتم من خلالها تقييم تلك الدوريات ومنحها الدرجات المناسبة التي تعكس مستواها العلمي وترتيبها بين الدوريات التي تشترك معها في نفس القطاع ، وهذا القصور يعاني منه أعضاء اللجان العلمية الذين يرغبون في تحقيق أقصى مستوى من النزاهة المطلوبة لتحكيم الأبحاث المقدمة، كما يعاني منه المتقدمون للترقية أنفسهم الذين يرغبون في تعرف مستويات الدوريات التي يمكن النشر بها بما يمكنهم من اتخاذ القرار بشأن الدورية المناسبة التي يمكن النشر بها، وفي غياب تلك المعايير لا تجد مؤسسات النشر من جامعات ومعاهد وجمعيات علمية ما يساعدها على تطوير نشر دورياتها العلمية وتحسين جودتها بما يرقى إلى المستويات العالمية، وبما يلبي متطلبات عصر العلم الحالي.

ونظرًا للاختلاف داخل اللجان حول تطبيق معايير ودرجات تقييم المجلات والدوريات العلمية التي قام المتقدم بالنشر فيها ، وكذلك المؤتمرات، وعمومية تلك المعايير وصعوبة توافر بعضها خاصة في العلوم الاجتماعية والإنسانية (معامل التأثير) ، وتدخل بعض الأمور غير العلمية وغير الموضوعية في ذلك المجال ، خاصة في ظل وجود مجلات غير علمية ، ويتولى إدارتها أو من بين محرريها بعض أعضاء اللجان ، هذا إضافة إلى ظهور العديد من المجلات يصدرها أناس لا علاقة لهم بالعلم والبحث العلمي ويستغلون أسماء علمية حقيقية ، أو وهمية كمحررين (وعلى حد معرفتي ظهر اسمي كمحرر في مجلتين من هذا النوع) ، وربما يشرف عليها بعض أعضاء اللجان العلمية أو المحكمين ، وتستخدم هذه المجلات نفس الأسلوب الذي تتبعه المجلات الرصينة والمفتوحة ، بأسلوب المراجعة وإن لم تكن هذه المراجعة حقيقية، ولذا تقبل معظم - إن لم نقل كل - البحوث التي تقدم إليها للنشر حتى ولو كانت تافهة ومضحكة، وتستخدم طرقا وأساليب غير أخلاقية للادعاء أن لها مكانة ومعامل تأثير، وهو في الأساسي وهمي ومزيف .

ولم يكن للمجلس الأعلى للجامعات أن يقف مكتوف الأيدي إزاء تلك الممارسات غير العلمية بل وغير الأخلاقية ، فأعلن عن مسابقة لتقييم المجلات جاء فيها أنه في إطار تطوير البحث العلمي ورفع شأنه في مصر، فإنه يلزم أن يتم اعتماد المجلات والدوريات العلمية المتميزة التي تظهر في مصر لتكون بمثابة نموذج يحتذى به كخطوة أولى ، ولكي يتم نشرها بصورة دولية تساعد على رفع تصنيف مصر وجامعاتها في المحافل الدولية؛ لذا أعلن المجلس

الأعلى للجامعات عن فتح باب التقدم للمجلات العلمية التي سيتم إدراجها على قائمة اللجان العلمية بالمجلس الأعلى للجامعات ، وذلك حتى ٣٠ نوفمبر ٢٠١٩، حيث سوف يتم تقييم هذه المجلات بالتعاون مع أكاديمية البحث العلمي وبنك المعرفة المصري ، على أن يتم تقديم المستندات التالية :

- طلب رسمي من جهة إصدار المجلة موجه إلى السيد الأستاذ الدكتور أمين المجلس الأعلى للجامعات لتقييم المجلة العلمية.
- نسخة ورقية من آخر ثلاثة أعداد للمجلة، وذلك في حالة عدم وجود نسخة إلكترونية للمجلة .
- الموقع الإلكتروني للمجلة (إن وجد).
- تقديم مستند يفيد شكل التحكيم مُوقّع من رئيس تحرير المجلة.
- بيان ما إذا كانت المجلة متاحة على أحد مواقع الكشافات Indexes مثل: (اتحاد المكتبات الجامعية المصرية – بنك المعرفة (IEEE – ، مع ذكر آخر عدد من المجلة تم رفعه على هذه الكشافات.Indexes

وقد قام المجلس الأعلى للجامعات بإصدار أول تقييم للمجلات المحلية المصرية على موقعه في شهر مارس ٢٠٢٠ ، وهذا التصنيف يعتمد على معايير المجلات المحلية مع بداية العمل بالقواعد الجديدة الخاصة بالدورة الثالثة عشرة، وأكد المجلس أن كل درجة للمجلة تم احتسابها على معيار من المعايير التي وضحتها وأكدتها المادة (١٩) من قواعد ونظم عمل اللجان العلمية في دورتها الثالثة عشرة، لافتًا إلى أنه تمت مراعاة إضافة أو خصم درجة من قيمة المجلة- بناء على المعايير التي يوضحها الجدول التالي:

معايير تقييم المجلات/الدوريات المحلية

المعيار	النقاط
دورية تصدر عن جهة علمية معترف بها	1.0
الدورية منتظمة الاصدار	1.0
الدورية مكشفة في قاعدة بيانات (بنك المعرفة المصري واتحاد المكتبات الجامعية، ...)	1.0
الدورية محكمة تحكيم معمي	1.0
الدورية متخصصة (لو كانت في تخصص عام فيجب أن تخصص أجزاء لكل تخصص دقيق)	1.0
الدورية لها نظام الكتروني للإدارة التحكيم والنشر	1.0
الدورية لها موقع الكتروني ينشر عليه الأبحاث كاملة سواء باشتراك أو مجاني	0.5
الدورية يشترك في تحريرها علماء خارجيون من مؤسسات علمية متميزة (من خارج جهة الإصدار)	0.5
الحد الأقصى لمجموع النقاط	**7.0**

وأكد المجلس أن هذا التقييم (تقييم مارس ٢٠٢٠) سيطبق على كل الأبحاث المنشورة قبل (١ يوليو ٢٠٢٠) ، لكن بالنسبة للأبحاث المنشورة بعد ذلك التاريخ فسيتم تطبيق درجة التصنيف السنوي عليها الذي يصدر في يونيو من كل عام ، وبالتالي سيكون تقييم المجلات المحلية وفق درجة المجلة في سنة النشر وفق التصنيف السنوي للمجلس الأعلى ، كما تم التنبيه في ذلك الخطاب بأنه سيتم خصم درجة أو نصف درجة من هذا التصنيف إذا كانت المجلة غير متخصصة في التخصص العام للجنة.

إدارة شئون هيئة التدريس
واللجان العلمية

السيد الأستاذ الدكتور/

مقرر اللجنة العلمية

تحية طيبة وبعد ....
بالإشارة إلى البدء في تطبيق قواعد الدورة الثالثة عشرة إعتباراً من ٢٠٢٠/٣/١.

أتشرف بالإفادة بالاتى :-

- يتم قبول الإنتاج العلمي الخاص بالسادة المتقدمين للترقية لدرجة (أستاذ مساعد ، أستاذ) الى لجنتكم الموقرة للفحص وفقاً لقواعد الدورة الثانية عشر لمن تقدم للمكتبة الرقمية لإستخراج معامل التأثير وفقاً لقواعد الدورة الثانية عشر حتى يوم ٢٠٢٠/٢/٢٧.
- سوف يتم نشر قوائم تقييم الدوريات / المجلات المحلية على موقع المجلس الأعلى للجامعات يوم ٢٠٢٠/٣/١ .
- يعتبر التقييم الصادر من المجلس الأعلى للجامعات للدوريات / المجلات المحلية بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١ ساري لكل ما تم نشره قبل ٢٠٢٠/٦/١، وسوف يعاد التقييم دوريا في شهر يونيو من كل عام وفي حالة النشر في مجلة محلية في غير تخصص المتقدم (التخصص العام للجنة العلمية) يتم خصم نقطة واحدة او نصف نقطة (حسب رؤية اللجنة) من عدد نقاط المجلة المحلية الذي أصدرها المجلس الأعلى للجامعات .

برجاء التفضل بالنظر والتكرم بإتخاذ ما يلزم .

مع خالص الشكر والتقدير ...

أمين المجلس الأعلى للجامعات

(أ.د./ محمد لطيف)

Egypt Cairo University Campus, GIZA
www.scu.eun.eg
Email : smas_admin@scu.eun.eg

وفى يونية ٢٠٢٠ أصدر المجلس تقريره الثاني، والذي تضمن تعديل درجات بعض المجلات التي عدلت من نفسها في ضوء المعايير الثمانية السابقة، إلا أنه أكد أن تطبيق تقييم يونيو ٢٠٢٠ للمجلات سيكون على كل الأبحاث التي ستنشر فيها بدءًا من ١ يوليو ٢٠٢٠ ، وحتى صدور تقييم جديد في يونيو ٢٠٢١.

والواقع أنه على الرغم من أن صدور تلك التقارير وإعلانها، يجعل المتقدم للترقية يعرف درجة المجلة دون انتظار لرأي اللجنة، من خلال البحث داخل موقع المجلس الأعلى للجامعات

على درجة المجلات المحلية المصرية بواسطة اسم المجلة أو الـ ISSN أو عن طريق التخصص والقطاع في الموقع التالي .(http://egjournal.scu.eg/Home.php) ، إضافة إلى التقليل قدر الإمكان من تفاوت اللجان وربما الأعضاء داخل اللجان في تصنيف المجلات المحلية تجنب العامل الشخصي إلى حد بعيد.

رغم كل ما سبق، فإن صدور تلك التقارير أحدث صدمة للكثيرين - خاصة ممن قاموا بنشر أبحاثهم في مجلات كانت لها نقاط عالية، جعلتهم ينشرون فيها، تلك الدرجات وافق عليها المجلس نفسه - وأثارت تساؤلات عدة حول ما جاء بها، خاصة أن المجلس أكد أن هذا التقييم سيتم بأثر رجعي على البحوث التي نشرت قبل ظهور هذا التقرير، ومن أبرز تلك التساؤلات:

- إن التقييم لم يتضمن إلا عدداً محدوداً من المجلات لم يتجاوز (٥٤) مجلة من مئات المجلات، فلا زالت هناك مجلات محلية مصرية لم يتم ضمها بعد لتصنيف المجلس الأعلى للجامعات، التي نشر فيها الباحثون من قبل خاصة تلك المجلات التابعة لبعض الهيئات والجمعيات التي ادعت أنها مصنفة استنادا إلى أنه تتوافر فيها بعض الشروط الشكلية، وكان ينبغي من وجهة نظرهم أن يتم التقييم بعد صدور المعايير وإعلانها للجميع ، وهو ما سبَّب ارتباكا في عمل اللجان العلمية؛ لعدم وجود هذه المجلات في القائمة وهو ما استدعى قيام اللجان بالاستفسار عن ذلك ، حيث أكد المجلس أن درجات تلك المجلات سوف ترسل مع نتيجة فحص الانتحال ومعامل التأثير لكل بحث من البحوث، وهو ما سيكون مفاجأة للمتقدم . كما أكد المجلس أنه يمكن للجان أن تقوم بتقييمها وتصنيفها، في ضوء المعايير السابق ذكرها، وهو ما يصعب على اللجان القيام به؛ لصعوبة الوصول إلى البيانات المتعلقة بمدى توافر تلك المعايير في تلك المجلات، وتعد المكتبة الرقمية بالمجلس الأعلى للجامعات هي الأقدر على القيام بذلك.
- إن التقييم سيتم بأثر رجعي، وهو ما دعا البعض إلى أن يتساءل عن ذنب الباحث الذي نشر في مجلة علمية تصدر عن أعرق المؤسسات العلمية (كلية أو جمعية علمية متخصصة) منذ سنوات، حيث كانت حينئذ حاصلة على أعلى التقديرات وتحاسب اليوم على معايير الجديدة، والذنب والعقاب يجب أن يكون على الجهات التي أصدرت تلك المجلات ولم تلتزم بمعايير المجلات حتى بعد نشرها وطلب التقدم إلى المجلس لتقييمها، أي منذ نوفمبر ٢٠١٩.
- اعتماد التقييم على معايير محدودة، وشكلية فى معظمها دون التطرق إلى جوهر البحوث المنشورة في كل مجلة، أو مضمون التحكيم ومحتواه، ومدى التزام صاحب البحث بالتعديلات والملاحظات التي أبداها المحكمون.
- وجود تفاوت كبير بين تقييم المجلات بعد صدور تقييمي مارس ٢٠٢٠ ويونيه ٢٠٢٠ والتقييمات السابقة للمجلات وقت النشر فيها ، إضافة إلى انخفاض التقييمات بصورة واضحة إلى درجتين خاصة في تقييم يونيه ، وعدم حصول أية مجلة على (٧) درجات إلا مجلتين فقط من بين (٥٤) مجلة ظهرت في التقييم؛ الأمر الذى يجعل من الصعب ترقية أحد في ظل تلك التقييمات، وهذا الأمر جعل الباحثين يحجمون عن التقدم للجان حتى تتضح الصورة ، خاصة من نشروا بحوثهم في المجلات غير الموجودة في قائمة التقييم أو حصلت على تقدير منخفض ، كما أن هذا دفع البعض إلى التفكير في إعادة نشر البحوث مرة أخرى في المجلات التي حصلت على تقييم عال، ويخالف ذلك أخلاقيات النشر العلمي وما سيكتبه من تعهد على نفسه أنه لم يسبق أن تم نشره من قبل ، أو تجعل صاحب البحث

يلجأ إلى إعادة نشره بعد إجراء بعض التعديلات الشكلية عليه ، ويضع نفسه أيضًا في المعضلة نفسها.

- التقييم بهذا الشكل تسبب في خلل كبير تمثل في التكدس والتأخير في نشر الأبحاث خاصة للمجلات التي حصلت على تقديرات عالية، حيث أصبح لديها أبحاث تكفى لسنوات قادمة في حين توقف النشر في مجلات أخرى، وهو ما اضطر بعض المجلات إلى الاستعانة ببحوث الطلبة المستلة من رسائل الماجستير والدكتوراه بشكل كامل؛ وهو ما سيؤثر على جودة النشر في تلك المجلات.
- إن التقييم بأثر رجعي يمكن أن يترتب عليه مشكلات قانونية عديدة ، فالقوانين لا تطبق بأثر رجعي، إضافة إلى أن المجلة سوف تحصل على تقييمين مختلفين في بحثين منشورين في نفس المجلة، والفارق سيكون فقط في وقت تقدم الباحثين ببحثهما دون أية علاقة بجودة المجلة نفسها.

◙ أخلاقيات النشر العلمى :

تشكل أخلاقيات النشر عنصرًا محوريًّا في نظام الاتصال العلمي؛ ولذلك جذب هذا الموضوع اهتمام المؤسسات البحثية ودور النشر العلمية، وأصبح لكل وعاء من أوعية النشر جزء خاص بأخلاقيات النشر بذلك الوعاء.

والواقع أن الحديث عن أخلاقيات النشر العلمي يعد فرعًا من الحديث عن أخلاقيات البحث العلمي بصفة عامة، إذ لا يبدو النشاط العلمي مستقيمًا في حالة حدوث اختراق لما هو متعارفٌ عليه من أخلاقيات راسخة، ومن ثمَّ تدعو الحاجة بشكل مستمر إلى إرساء المبادئ الأخلاقية والتعريف بها بين أوساط الباحثين، فضلا عن إقرار عقوبات المخالفة في حالة وقوعها من جانب من تسوِّل له نفسه الإقدام على انتهاك أخلاقيات البحث والنشر بصورة أو بأخرى.

وللنشر العلمي ضوابط وأخلاقيات يجب على كل باحث اتباعها والتقيد بها من أجل الحفاظ على مقوماته والإسهام في جودته، ولا بد لكل باحث من دراستها وتعرفها حتى يمكنه الالتزام به.

ويقصد بأخلاقيات النشر العلمي Publication Ethics : " مجموعة المبادئ والقواعد التي تصف السلوك السوي لكل من: المؤلفين والمحررين والمحكمين والناشرين والمؤسسات البحثية، وعدم الالتزام بها يشير إلى نوع من أنواع سوء السلوك العلمي Research Misconduct الذى يعرف وفقا لموقع السياسة الاتحادية الأمريكية ، Federal Policy on Research Misconduct بأنه خلل يحدث في مخرجات الأبحاث العلمية، سواءٌ تمثل ذلك الخللُ في تلفيق البيانات Fabrication وتزويرها Falsification والانتحال Plagiarism في الأفكار العلمية وإخراجها ، أو تحكيم الأبحاث العلمية Reviewing أو حتى في كتابة تقارير نتائج هذه الأبحاث Reporting .

وغالبا ما يقف وراء الاهتمام بأخلاقيات النشر العلمي مبررات وأسباب عديدة منها ما يلي:

- كثرة الممارسات غير السوية التي يقدم عليها بعض المؤلفين في مختلف التخصصات، والتي أصبحت تتنامى بطريقة ملحوظة؛ مثل: سرقة الأفكار العلمية وانتحالها، وتلفيق

البيانات وتزويرها، وانتهاك حقوق التأليف والنشر، وغير ذلك من سلوكيات بات عوارها ظاهرًا بجلاء في البيئة الأكاديمية.

- نشر العديد من الدراسات والأبحاث وتنظيم عددٍ من الفعاليات على المستوى المحلي والإقليمي من أجل مناقشة بعض تلك الممارسات المنافية لأخلاقيات النشر والوقوف عليها، لا سيما ظاهرة الانتحال العلمي؛ مما يشير إلى تفاقم هذه الظاهرة في الوسط العلمي.
- إقدام بعض المؤسسات الأكاديمية والبحثية على إلزام المؤلف المتقدم للترقية العلمية أو المتقدم بنشر مقالته بإحدى الدوريات المتخصصة، أن يحضر ما يفيد أصالة مقالته العلمية، استنادًا إلى نتائج إحدى البرمجيات المعنية بالكشف عن الانتحال المحتمل في المقالة المقدمة للنشر، ولعل أشهرها استخدامًا في الوسط الأكاديمي برنامج iThenticate.
- افتقار بعض الدوريات العلمية إلى التعليمات الإرشادية التي يجب أن يسترشد بها المؤلف بحيث لا يقع في الممارسات المخالفة لأخلاقيات النشر، بل غالبًا ما ينصرف اهتمام التعليمات المذكورة ببعض الدوريات إلى التركيز على النواحي الشكلية المجردة وكيفية تنسيق المادة العلمية للمقالة، دون التطرق بجدية إلى الجوانب المتعلقة بأخلاقيات النشر.
- ظهور أنماط وأشكال جديدة من النشر العلمي أساءت للنشر، وأفقدت الثقة في الكثير من نتائجها؛ نظرا لعدم التزامها بالحد الأدنى من أخلاقيات النشر العلمي، ووقوعها في النشر الوهمي والمجلات الوهمية .
- انتشار العديد من الظواهر السلبية في النشر العلمي، مثل: السرقات العلمية، وانتشار وتفشي الانتحال العلمي في البحوث المنشورة، وتدنى مستوى الالتزام بأخلاقيات التحكيم العلمي، وغيرها من مظاهر الانحراف في النشر العلمي، ودخول من ليست لهم علاقة بالبحث العلمي فى ساحة النشر، وإنشاء مجلات علمية لا تراعى الحد الأدنى من أخلاقيات البحث العلمي بشكل عام والنشر العلمي بشكل خاص.
- لجوء بعض الباحثين إلى النشر في مجلات مغمورة، تتقاضى مبالغ مالية متفاوتة نظير نشر الأبحاث؛ مما يشكك في مصداقية تلك المجلات، ويجعلها أقرب إلى أن تكون مجلات وهمية، لا تقوم بعملية تحكيم حقيقية للأبحاث، بل تنشر كل ما هب ودب، ما دامت تقاضت رسوم النشر.
- الانفجار الشديد فى عدد المجلات العلمية في كل التخصصات، مستغلةً إمكانات الإنترنت الهائلة من دون الحاجة إلى طبع إصدارات ورقية لكل عدد منشور.online only journals ، وعند التدقيق في كثير من الدوريات المنتشرة، تكاد جميعها تكون مجلات وهمية، التي تسمح بالوصول المجاني للأبحاث التي تنشرهاopen access journals ، كما نجدها تصدر من جهات مشبوهة تستغل حاجة الباحثين، وتفرض عليهم رسومًا عالية؛ لكي تظهر تلك الأبحاث بسرعة من دون مرورها بعملية تحكيم حقيقية.

والواقع أنه على الرغم من تنوع مجالات البحث العلمي في طبيعتها والمواضيع التي يتناولها، وعلى نفس المنوال؛ الأمر الذى أدى إلى الاختلاف في أساليب القيام به وأساليب نشره، فإنه توجد مجموعة من المبادئ العامة التي ينبغي الالتزام بها واتباعها والتقيد بها في كل فروع العلوم، وتتعلق مجملها بالأمور المعيارية للبحث والقواعد السلوكية الواجب التقيد بها عند القيام به .

والواقع أن هناك عدة مخالفات لقواعد النشر العلمي قد يقع فيها الباحث قبل إرسال البحث إلى مجلة رصينة قد تؤدي إلى سحب بحثه من المجلة بعد نشره (وتكتفي المجلة بذلك إذا كان الخطأ بشريًّا مقبولا) ، وقد يوضع اسم الباحث في القائمة السوداء (إذا كان السحب بسبب سوء السلوك الأكاديمي المتعمد) ، وفي بعض الحالات قد يصل الأمر إلى رفع دعوى قضائية ضده، وقد تسحب منه الترقية أو يطرد من الجامعة التي يدرس أو يعمل بها).

ولعل من بين شروط تقديم ورقة للنشر هو إقرار المؤلفين صراحة بأن عملهم أصلي، ولم ينشر في أي منشور آخر، حيث إن إرسال نفس البحث لأكثر من مجلة في نفس الوقت، أو إعادة نشر ورقة منشورة، يعد من المخالف الجسيمة في النشر العلمي ، ففي بعض الحالات يرسل الباحث بحثه إلى مجلة معينة، وعندما تتأخر المجلة في الرد عليه يقوم بإرسال بحثه إلى مجلة أخرى، وهذا السلوك مخالف لقواعد النشر في جميع المجلات (لأن كل المجلات تشترط أن البحث لم ينشر، ولم يقدم للنشر إلى أي مجلة أخرى، ولن يقدم إلى أية مجلة أخرى في حالة قبوله للنشر) ، والصواب هو أن تنتظر رد المجلة الأولى، أو تأخذ منهم الإذن في سحب بحثك منهم، فإن وافقوا تقوم بإرساله إلى مجلة أخرى .

فهذه المقالة سحبت بعد أن تم نشرها؛ وذلك بسبب اكتشاف المجلة أن البحث منشور في مجلة أخرى.

Available online at www.sciencedirect.com
SCIENCE DIRECT
Thermochimica Acta 442 (2006) 64–66
thermochimica acta
www.elsevier.com/locate/tca
ELSEVIER

5 Detection of degradation of ABS materials via DSC

Henk Blom *, Rosa Yeh, Robert Wojnarowski, Michael Ling

Baxter Healthcare Corporation, Route 120 and Wilson Road, Round Lake, IL 60060, USA

Available online 8 February 2006

Abstract

ABS is a well-known and widely used rigid engineering polymer. The mechanical properties of [illegible] critical to its proper functioning in a given application, such as a medical device. It is therefore important to retain those properties during processing, fabrication, and use. To that end, thermal analysis and mechanical testing were employed to understand the origin of observed mechanical property losses. Oxidation onset temperature (OOT) testing and differential scanning calorimetry (DSC) analysis indicate significantly lower onset temperature and a higher glass transition temperature, respectively, for parts which demonstrate a reduction in mechanical properties. It is also demonstrated that degradation of the butadiene-phase of the ABS is responsible for the mechanical property reduction and that this degradation only proceeds at an appreciable rate at elevated temperatures in the presence of oxygen.

© 2006 Published by Elsevier B.V.

Keywords: ABS; Degradation; DSC

1. Introduction

ABS (acrylonitrile/polybutadiene/styrene) [illegible] are widely used in many industrial applications. Typically, ABS consists of a styrene/acrylonitrile continuous phase grafted to a dispersed butadiene phase. The latter acts as an impact modifier, and imparts excellent mechanical properties to the material. Preservation of these rubber modifying properties of ABS during melt-processing (e.g. extrusion, injection molding) and product use (e.g. stability towards UV radiation) center on protecting the polybutadiene phase from degradation. This phase is particularly susceptible to oxidation due to the presence of residual double bonds [1].

Various researchers have appeared addressing detection of degradation such as color changes [2], impact testing, dynamic mechanical analysis and infrared spectroscopy [3], and derivative thermogravimetry and differential scanning calorimetry [4], to mention several. This study correlates DSC, mechanical testing, and oxidation onset temperature analyses, and will be directed to understanding ABS degradation in a production setting.

2. Experimental

2.1. Injection molding

Commercial ABS and colorant master batch were gravimetrically fed into a hot-runner-equipped 80-t injection mold with a screw diameter of 25 mm and a 7 mm nozzle. Nominal injection molding parameters are summarized in Table 1.

2.2. Oxidation onset temperature

The onset of oxidative thermal degradation of the various resins and parts investigated in this study was determined on a TA Instruments/DuPont 910 Differential Scanning Calorimeter controlled by an Instrument Specialists control module and software. Samples (~5 mg) were placed in an open aluminum pan and heated in the presence of air (100 mL/min) from room temperature to 280 °C at a ramp rate of 20 °C/min. The onset temperatures were determined manually.

2.3. Differential scanning calorimetry

Thermal properties were measured with a TA Instruments® Q1000 Modulated DSC with auto-sampler and refrigerated cooling system. In the case of base resin and colorant master batch samples, test samples were taken as a slice from the center of the pellet. In the case of injection-molded parts, samples were taken

* Corresponding author.
E-mail address: henk_blom@baxter.com (H. Blom).

0040-6031/$ – see front matter © 2006 Published by Elsevier B.V.
doi:10.1016/j.tca.2006.01.015

RETRACTED

إن مجرد تفكير البعض في إعادة نشر بحوثهم مرة أخرى في مجلات حصلت على درجات عالية فى تقييم المجلس الأعلى للجامعات، سيعد مخالفة صريحة لأخلاقيات البحث العلمي، ويمكن أن يعرض صاحبه للمخالفة والعقوبة ، وأحيانا يضطره إلى التزوير ، إضافة إلى صعوبة الحصول على موافقة من الناشر الأول وموافقة الناشر الثاني، والذى حصلت مجلته على تقييم عال، ويمكن أن ينخفض إذا أخلّ بأحد الشروط والمعايير التي وضعتها القواعد المنظمة ، إضافة إلى أن إعادة نشر البحث بعد عدة سنوات يمكن أن يؤثر على دقة وصدق البيانات خاصة تلك التي تعتمد على إحصاءات وبيانات ينبغي أن تكون حديثة في ظل التطور والتغير السريع الذى يشهده العالم المعاصر.

والأفضل من وجهة نظري السعي مع المجلس الأعلى للجامعات إلى التخلي عن فكرة التطبيق بأثر رجعى، واعتبار التقييم على أساس سنة النشر وليس وقت التقدم للترقية، والبديل الثاني، السعي نحو إجراء بحوث أخرى ونشرها في مجلات تقديرها عال ، مع التوصية بضرورة أن تسعى المجلات إلى تعديل أوضاعها؛ لتحقق الشروط التي وضعها المجلس الأعلى للجامعات، وهى ليس صعبة.

ومما تجدر الإشارة إليه أن المجلس الأعلى للجامعات قد استجاب لاستغاثات الزملاء المتقدمين للترقية، وأعلن في جلسته بتاريخ ٢١ /٢٠٢٠/٧ أنه قرر الموافقة على تعديل توصية اللجنة العليا للجان العلمية بشأن تقييم معامل التأثير من المكتبة الرقمية ليصبح الآتي: " يطبق تقييم يونيه ٢٠٢٠ على كل الأبحاث التي تم نشرها قبل أو بعد صدور ذلك التقييم" .

الإدارة المركزية لشئون السكرتارية الفنية
ولجان قطاعات التعليم الجامعي والعلاقات الثقافية
الإدارة العامة للشئون الفنية للمجلس

السيد الاستاذ الدكتور/
مقرر اللجنة العلمية

تحية طيبة وبعد ،،،

أتشرف بالافادة أن المجلس الأعلى للجامعات قرر بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٢١ الموافقة على تعديل توصية اللجنة العليا للجان العلمية بشأن تقييم معامل التأثير من المكتبة الرقمية ليصبح كالاتي:

- يطبق تقييم يونيو ٢٠٢٠ للمجلات على كل الأبحاث التي تم نشرها قبل أو بعد صدور التقييم .
- المجلات التي لم تتقدم بطلب إعادة تقييم سيظل تقييم مارس ٢٠٢٠ مطبقاً على كل الأبحاث التي ستنشر وذلك لحين صدور تقييم جديد في يونيو ٢٠٢١.
- يتم إعادة تقييم المجلات العلمية المحلية المصرية دورياً في شهر يونيو من كل عام ويكون التقييم الجديد سارياً للسنة التالية للنشر في هذه المجلات.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

أمين المجلس الأعلى للجامعات

(أ.د/ محمد مصطفى لطيف)

تحريراً في ٢٠٢٠/٧/٢١

Supreme Council of universities
Cairo university campus
Website : www.scu.eun.eg
E-Mail: scu.sec2012@gmail.com

المجلس الأعلى للجامعات
القاهرة في حرم جامعة القاهرة – الجيزة
التليفون : ٠٢/ ٣٦٦٠٧٥٣
الفاكس : ٠٢/ ٣٦٦٠٧٥٣

◙ خامسا - البدائل المختلفة لتطوير نظم وآليات ترقيات أعضاء هيئة التدريس ومن فى مستواهم:

فى ضوء ما تم عرضه من واقع نظم وآليات فحص الإنتاج العلمى للمتقدمين لشغل وظائف الأساتذة والأساتذة المساعدين ومشكلات التطبيق خلال الدورة الحالية والدورات السابقة يمكن تقديم البدائل التالية:

البديل الأول - الإبقاء على اللجان العلمية الدائمة مع العمل على تطوير نظم وآليات العمل بها.

البديل الثاني - تشكيل لجان بالجامعات لفحص الإنتاج العلمى للمتقدمين للترقية من خلال إنشاء مجالس علمية بكل جامعة لهذا الغرض.

البديل الثالث - الاعتماد على مجموع نقط البحوث التي قام بنشرها في الدوريات التي لها معامل التأثير Impact Factor. وفيما يلي بعض التفصيل عن كل بديل:

البديل الأول - الإبقاء على اللجان العلمية الدائمة مع العمل على تطوير نظم وآليات العمل بها:

يرى أصحاب هذا الاقتراح أن تلك اللجان على الرغم من عدم رضا البعض عن طريقة اختيارها وتشكيلها، بجانب اعتراضهم على بعض إجراءات العمل بها، وبالتالى نتائجها، فإنها تظل الأفضل تكاملا والأكثر توازنا؛ للأسباب التالية:

- تعد الأفضل لضمان وحدة التقويم وضمان وحدة المعايير التى يتم على أساسها ترقية عضو هيئة التدريس فى مصر وفق معايير محددة دون التحيز من قبل كل جامعة مع أو ضد أعضائها، إضافة إلى أنها إحدى الضمانات لتحقيق المساواة وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع أعضاء هيئة التدريس.
- إن الأخطاء والتحفظات على عمل تلك اللجان خلال الدورات السابقة فى معظمها تجاوزات وأخطاء فردية، وليس لها علاقة مباشرة بالهدف منها، والفلسفة التى تقف وراء إنشائها ، وهى ممارسات يمكن النظر فيها وتعديلها .
- إن القواعد المنظمة لترقية أعضاء هيئات التدريس شهدت تعديلات جذرية خلال الدورات المتعاقبة لعمل اللجان العلمية الدائمة، وإن ما وصلت إليه الآن له إيجابياته الواضحة في العديد من الجوانب، ولا مانع من العمل على مزيد التعديلات.
- إن وجود تلك اللجان يضمن توحيد الإجراءات في جميع الجامعات؛ مما يزيد من دافعية الأعضاء، ويزيد من ولائهم وانتمائهم للجامعة التي يعملون بها، ويزيد من شعورهم بالرضا، ولا يشعرون بأن زملاءهم في الجامعات الأخرى أوفر حظا منهم بسبب سهولة إجراءات الترقية لديهم.
- إن وجود تلك اللجان على المستوى القومي يعد أحد الضمانات اللازمة للتأكد من توافر بعض المعايير فيمن يرقى لوظائف أعلى وبشكل يتفق مع التوجه نحو ضرورة أن يتم تعيين أعضاء هيئات التدريس بالوظائف الشاغرة بالجامعات المصرية عن طريق الإعلان، ويقتضي بالضرورة توحيد معايير وقواعد ترقيتهم.
- أن تضم اللجان العلمية الدائمة العلماء الكبار لتقييم الأبحاث العلمية، واستبدالها باللجان بالجامعات المحلية ستفتح باب جهنم على سمعة التعليم الجامعى بمصر بل على سمعة الأساتذة المصريين..

البديل الثاني ـ تشكيل لجان بالجامعات لفحص الإنتاج العلمى للمتقدمين للترقية من خلال إنشاء مجالس علمية بكل جامعة لهذا الغرض:

يرى أصحاب هذا الاقتراح أنه لا بد من انتزاع ترقية أعضاء هيئات التدريس من ولاية المجلس الأعلي للجامعات وتركها للجامعات، وذلك من خلال أن تتولى كل جامعة ترقية أعضاء هيئات تدريسها طبقا لمعايير وقواعد خاصة بها أو حتى قواعد قومية وعامة، ولجان حكم تشكلها بمعرفتها من خلال مجالس استشارية بداخلها تتولى استقبال وفحص أوراق المتقدمين، وتحديد مدى المحكمين واستقبال تقاريرهم، وكتابة التقارير النهائية للترقية، ومن يقترحون هذا البديل يبرون ذلك بما يلي:

- إن هذا البديل مطبق بنجاح فى العديد من الجامعات العربية، بل وفى بعض المؤسسات الجامعية، ومن بينها جامعة الازهر.
- إن هذا البديل يمكن أن يسهم فى التغلب على الكثير من التحفظات والملاحظات على أداء اللجان العلمية الدائمة الحالية، والتى من بينها التأخر فى الوقت الذي تستغرقه عملية الترقية لترقية المتقدم.
- إن الجامعة التى يعمل فيها المتقدم هى الأكثر دراية بنشاطات المتقدم بشكل فعلى وحقيقى.
- إن التخوف من اختلاف معايير وقواعد الترقيات بين الجامعات ما بين السهولة والصعوبة يمكن التغلب عليه من خلال توحيد تلك القواعد والشروط على مستوى كل الجامعات.
- إن هذا التوجه يعد تدعيما - كما يعتقد مقترحوه - لمبدأ استقلال الجامعات ومنحها الحرية العملية والأكاديمية فى إدارة شئونها.
- إن كل جامعة بها عدد من الأساتذة باللجان العلمية الدائمة الحالية، ويمكن أن يشكلوا نواة للجان داخل جامعاتهم.

البديل الثالث ـ الاعتماد على مجموع نقاط البحوث التي قام بنشرها في الدوريات التي لها معامل التأثير Impact Factor.

معامل التأثير (Impact factor) أو (IF) هو مقياس لأهمية المجلات العلمية المحكَّمة ضمن مجال تخصُّصها البحثي، ويعكس معامل التأثير مدى إشارة الأبحاث الجديدة إلى الأبحاث التي نُشرت سابقا في تلك المجلة والاستشهاد بها، وبذلك تكون المجلة التي تملك معامل تأثير مرتفعًا مجلة مهمة يُعتمد عليها، ويتم الإشارة إلى الأبحاث المنشورة فيها والاستشهاد بها، بشكل أكبر من تلك التي تملك معامل تأثير منخفضًا.

يرى الداعون إلى ذلك أننا فى الحقيقة لسنا بحاجة إلى هذا الجدل حول نظم وآليات؛ لأن الطريق القويم واضح والجميع يرضونه ويقبلونه؛ لأنه تتجلى فيه مظاهر العدل والإنصاف والشفافية، إنه طريق Impact Factor للإنتاج العلمى؛ وذلك لعدة مزايا، أهمها:

- توفير الشفافية فى أعمال الترقيات لإدراك المتقدم بمجمل حصيلة إنتاجه العلمى من Impact Factor.
- تحفيز أعضاء هيئة التدريس للاجتهاد فى إجراء البحوث العلمية وإخراجها بالشكل الذى يتلاءم مع متطلبات الدوريات العلمية ذات التقدير الأعلى فىImpact Factor .
- ارتفاع معدل الاستشهاد بالإنتاج العلمى لمنتسبى الجامعات؛ ومن ثم تحسين مواقع التصنيف الدولى للجامعات.

- عدم الحاجة مرة أخرى لفحص الإنتاج العلمى، وإلغاء الازدواجية في التحكيم بين محكمي المجلة العلمية ومحكمي لجان الترقية.

سادسا - مقترحات لتطوير نظام وآليات العمل باللجان العلمية الدائمة لفحص الإنتاج العلمى للمتقدمين لشغل وظائف الأساتذة المساعدين والأساتذة أو للحصول على القابها العلمية:

فى ضوء ما تم عرضه عن واقع نظم وآليات فحص الإنتاج العلمى ومشكلات تطبيق تلك القواعد خلال الفترات الماضية يمكن تقديم المقترحان التالية

- إعادة النظر فى الدرجات الممنوحة للبحوث المشتركة وبحوث الفريق ، بحيث تفرض قواعد البحث التعاوني أو الفريقي على أعضاء هيئة التدريس فرضًا، حتى يتعلم الباحثون لغة الشراكة العلمية، وحتى تكون البحوث المقدمة أكثر عمقا وجودة؛ لأن اجتماع أكثر من عقل في تنفيذ البحث العلمي يعني تنوعًا في القدرات المنفذة للبحث، وثراء في الأفكار المطروحة، واتساعًا في التطبيق الميداني، حيث يغلب على البحوث طابع الجهود الشخصية لا الطابع المؤسس ، ويعدها ـ غالبًا ـ أعضاء هيئة التدريس في الجامعات بقصد الترقية لوظائف أعلى، أو معظم طلبة الدراسات العليا بهدف الحصول على درجة علمية، وهي ـ غالبًا ـ بحوث ضعيفة ، يكثر فيها النقل من مراجع أخرى، ولا تترتبط بشكل دقيق بالحاجات الفعلية لقطاعات المجتمع المختلفة، ويندر فيها الإبداع، ثم توضع في الأدراج أو فوق الرفوف دون الاستفادة من نتائجها والتحقق من قيمتها.
- إعادة النظر فى الأوزان المعتمدة لغايات الترقية والدرجات المخصصة للبنود الثلاثة لها (الإنتاج البحثى – نشاط المتقدم – مناقشة الباحث) بالشكل الذى يتفق والأهمية النسبية لأدوار عضو هيئة التدريس الثلاث ، وأن يتضمن التقييم كل وظائف الجامعة بصورة مهام تفصيلية دقيقة بحيث يجعلها عضو هيئة التدريس معيارًا لكل أعماله الجامعية ، ذلك أن التركيز على الإنتاج العلمي للعضو يؤدي إلى إغفال العديد من الأعمال التي يؤديها عضو هيئة التدريس كالعمل الإداري والتدريس الفعال وإرشاد الطلبة وخدمة المجتمع رغم ما تتطلبه هذه المهام من وقت وجهد على حساب إنتاجه العلمي، كما قد يعزى ذلك إلى سهولة قياس الإنتاج العلمي، في حين يصعب قياس الجوانب الأخرى من أنشطة العضو، فيطغى جانب البحوث على الجوانب الأخرى.
- إعادة النظر في استمارات تقييم أداء عضو هيئة التدريس التى يضعها القسم العلمى، وفى بنود نموذج التقييم العلمى الخاص بتقرير المحكم، بالشكل الذي يعطي للمحكم الفرص لإعطاء درجة تحكيم وفق بنود أكثر تحديدا بدلا من النماذج المذكورة فى القواعد، ونموذج نشاط المتقدم.
- إذا كان من أهم عناصر قوة الجامعات وتصاعد درجاتها فى قوائم الكفاءة الدولية عدد الأبحاث العلمية الصادرة عن أعضائها والمنشورة فى المجلات المتخصصة ذات السمعة الدولية المعترف بها؛ ومن ثم نقترح أن يصير أحد الشروط الواجبة للتقدم للترقية توافر عدد من البحوث المنشورة – يختلف عددها ومعايير تلك المجلات باختلاف طبيعة كل تخصص – فى مجلات علمية متخصصة ذات سمعة دولية راقية، من خلال أن تتضمن القواعد شرط النشر بمجلات علمية عالمية محكمة بالخارج لحد أدنى من البحوث المتقدمة

للترقية، أو الاكتفاء بما هو متبع حاليا من تحفيز الباحثين على النشر في تلك المجلات الأجنبية، وإعطاؤها درجات أعلى في التقييم.

- ضرورة أن تكون بعض قواعد وآليات وشروط الترقية لأعضاء هيئة التدريس بالكليات النظرية مختلفة عن القواعد في الكليات العملية والعلمية، بما يتفق وطبيعة إجراء البحوث وأسلوب النشر في كل مجال من تلك المجالات، خاصة فيما يتعلق بموضوع معامل التأثير الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالمجال العلمي للمجلة التي يعبر عنها، فمثلا تتراوح نسبة الاستشهاد في أول سنتين من تاريخ نشر البحث بين ١-٣ بالمئة في المجلات المتخصصة في الرياضيات والفيزياء، بينما تتراوح بين ٥-٨ بالمئة في المجلات المتخصصة في علوم الأحياء.
- البحث عن صيغ وإجراءات للتغلب على مشكلة منع الازدواجية في قضية تحكيم البحوث بحيث يجب أن يدرس وضعها بجدية؛ لأن ما ينشر في مجلة محكمة يجب ألا يعاد تحكيمه.
- إعادة النظر في بعض شروط ترقية المدرسين والأساتذة المساعدين، وذلك حتى تختلف المعايير والاعتبارات الداخلية للترقي التي تضعها اللجان العلمية الدائمة لترقية الأساتذة المساعدين عن تلك التي تحددها لجان ترقية المدرسين، كما أنه من المنطقي أن تكون الأولى أكثر تشددا من الثانية.
- أن يكون تشكل لجنة الحكم الثلاثية على أبحاث المتقدم، في حالة تقدمه إلى اللجنة العلمية الدائمة للمرة الثانية، من أعضاء مغايرين للجنة الحكم التي قضت بعدم ترقيته عند تقدمه في المرة الأولى.
- إعادة النظر في بعض بنود وقواعد تقييم المجالات الخاصة بنشر تلك البحوث، ووضع شروط وضوابط للمجلات والمؤتمرات التي تم نشر البحوث فيها، والتي يمكن أن يكون من بينها الأصالة والجودة العلمية، والجودة التقنية لهيئة التحرير، ونوعية التحرير وانتظام صدور المجلات، ونظام تحكيم البحوث بها، وأيضا الالتزام بأخلاقيات النشر العلمي.
- دعوة ومطالبة الجامعات والمراكز البحثية العربية إلى تأسيس العديد من المجلات العلمية الإلكترونية المجانية بها، ونشر مجلاتها الورقية بصورة إلكترونية للحاق بالتطور المتسارع في عالم النشر العلمي، والاستفادة من التجارب الحالية الناجحة للمجلات العلمية المجانية الإلكترونية، بما يكسب مثل هذه المجلات والدوريات منافسة قوية، ويحقق لها انتشارا كبيرا في عالم أوعية النشر العلمية العالمية.
- إعلام هيئات التدريسية في الجامعات سنويا بأسماء المجلات العلمية المعتمدة من قبل الجامعات لأغراض النشر، مع تحديد النقاط المخصصة لكل مجلة.

المراجع والهوامش

- أحمد الخطيب : العدل والإنصاف في ترقية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات http://www.youm7.com/story/2015/4/9/%D8%AF_%D8%A3%D8%AD%D9%85%D
- أساتذة بمؤتمر "علماء مصر": نظام الترقيات ورم في رأس الجامعات المصرية متاح على: http://www.el-balad.com/854935
- جمال علي الدهشان: إعادة نشر البحوث العلمية بين محنة تقييم المجلات المصرية والمحلية، وأخلاقيات النشر العلمي – **مجلة العلوم التربوية** – كلية الدراسات العليا للتربية بجامعة القاهرة – العدد الثالث – الجزء الاول– يوليو ٢٠٢٠.
- جمال علي الدهشان: **النشر العلمي في العصر الرقمي الفرص والتحديات** – المكتبة العصرية للنشر والتوزيع – المنصورة ٢٠٢٠.

- جمال علي الدهشان: **تقرير عن الدليل الإرشادي لتقييم الدوريات العلمية المصرية ومعاييره – مقدم إلى اللجنة العلمية الدائمة لأصول التربية والتخطيط التربوي الدورة الثانية عشرة** (٢٠١٦-٢٠١٩) – المجلس الأعلى للجامعات – القاهرة ٢٠١٦.
- جمال علي الدهشان: **نحو معايير موضوعية لتقييم وترتيب المجلات والدوريات العلمية التربوية ومدى توافرها بها مجلة كلية التربية جامعة المنوفية نموذجا** – ورقة مقدمة إلى اللجنة العلمية الدائمة لأصول التربية والتخطيط التربوي الدورة الثانية عشرة (٢٠١٦-٢٠١٩) – المجلس الأعلى للجامعات – القاهرة ٢٠١٦.
- جمال علي الدهشان: نحو مقترحات لتطوير نظم وآليات ترقية أعضاء هيئة التدريس بمصر وما فى مستواهم – ورقة عمل مقدمة إلى **الندوة العلمية الأولى لقسم أصول التربية بكلية التربية جامعة الزقازيق "حالة البحث التربوي فى مصر"** ، المنعقدة يوم الإثنين ٢٠١٥/١٢/٧ .
- جمال علي الدهشان، هشام بركات بشر حسين: معايير تقييم المجلات العلمية في ضوء بعض المعايير العالمية والإقليمية والمحلية – **المجلة الدولية للبحوث فى العلوم التربوية** – المجلد ٣ – العدد الثاني – ٢٠٢٠. http://dx.doi.org/10.29009/ijres.3.2.3
- جمهورية مصر العربية، وزارة التعليم العالي: **قرار وزارى رقم ٥٢٠ بتاريخ ٢٠١٣/٢/٢٨ بشأن قواعد التشكيل ونظام عمل اللجان العلمية لفحص الإنتاج العلمي للمتقدمين لوظائف الأساتذة والأساتذة المساعدين الدورة الحادية عشرة** – مكتب الوزير ٢٠١٣.
- جمهورية مصر العربية، وزارة التعليم العالي، المجلس الأعلى للجامعات: **قواعد ونظام عمل اللجان العلمية** لفحص الإنتاج العلمي للمتقدمين لشغل وظائف الأساتذة والأساتذة المساعدين للدورة العاشرة ٢٠٠٨/٢٠١١، القاهرة ٢٠٠٨.
- جمهورية مصر العربية: **قانون تنظيم الجامعات رقم(٤٩) لسنة ١٩٧٢م ولائحته التنفيذية** ، الطبعة ٢٨ – القاهرة ٢٠١٨.
- حسام محمود فهمي: لجان الترقيات بالجامعات .. جولة جديدة ؟- الحوار المتمدن- العدد: ٢٠٦٤ – ٢٠٠٧ / ١٠ / ١٠ .
- سامح زينهم عبد الجواد : اتجاهات أعضاء هيئة التدريس بجامعة بنها نحو أنماط تحكيم الأبحاث الأكاديمية : دراسة ميدانية http://www.bu.edu.eg/portal/uploads/Arts/Liberaries%20and%20Information/2823/publications/Sameh%20Zenhoum%20AbdElgawad%20Badwy_2.doc
- شفيق إبراهيم حداد، محفوظ أحمد جودة: دوافع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية لإجراء البحوث العلمية متاح على: http://www.researchgate.net/profile/Shafig_Al-Haddad3/publication/263277808_Motivation_of_Faculty_Members_in_Jordanian_Universities_to_Conduct_Scientific_Research/links
- طارق خليل: معامل التأثير العربي . متاح على : http://www.arsco.org/detailed/634dff49-1f5e-47c6-bb63-3f9fe9dc6452
- طلال عبد الله الزعبي: أولويات البحث العلمي في الوطن العربي- **الندوة الثانية لآفاق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في العالم العربي**- خلال الفترة (١٨ – ١٩ / ٣ / ٢٠١٤)- بفرع الجامعة العربية المفتوحة في الأردن.
- فاتن محمود قزاز : تصور مقترح لتطوير تقويم أداء أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية – Conference on Education 2015 «Partners in Excellence»
- المجلس الأعلى للجامعات : فتح باب التقدم للمجلات العلمية التي سيتم إدراجها على قائمة اللجان العلمية بالمجلس الأعلى للجامعات متاح على: http://scu.eg/News/181 إعادة تقييم المجلات العلمية المحلية سنويا وفرصة حتى يونيو لتوفيق الأوضاع متاح على: https://elgama3a.com/p1859-%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%AA%D9%82%D9%8A%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%A7%D8%AA-
- المجلس الأعلى للجامعات : تقييم المجلات المصرية والمحلية ، قطاع الدراسات التربوية متاح على: http://egjournal.scu.eg/university_search_result.php

- المجلس الأعلى للجامعات: **قواعد ونظام عمل اللجان العلمية لفحص الإنتاج العلمي للمتقدمين لشغل وظائف الاساتذة والاساتذة المساعدين الدورة ١٣** التي أقرت بجلسة المجلس الأعلى للجامعات رقم ٦٩٠ بتاريخ ٢٠١٩/٧/١٨ والمعدلة فى جلسة المجلس الأعلى للجامعات رقم ٦٩٣ بتاريخ ٢٠١٩/١٠/١٩، القاهرة ، ٢٠١٩.
- محمد أحمد احمده: الإخلال-بشروط-النشر متاح على :
https://www.facebook.com/NawahScientific/posts/1622742661141425/
- محمد عرسان محمد بنى عبده: **تطوير معايير لترقية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الأردنية** - رسالة ماجستير - جامعة اليرموك - ١٩٩٣.
- محمد فودى رمضان حسانين: النشر الدولى وعودة الثقة للبحث العلمى المصرى متاح على
http://arabimpactfactor.com/page.asp?pgid=4
- محمود خليفة : تقييم الدوريات العلمية العربية في ضوء المعايير الدولية لقواعد البيانات وأدلة الدوريات : دوريات المكتبات والمعلومات نموذجا - **Cybrarians Journal** العدد ٤٨ ، ديسمبر ٢٠١٧.
- **محمود** رضا : ملاحظات أساسية للترقية باللجان العلمية- **جريدة الأهرام المصرية** - مؤسسة الأهرام - السنة ١٣٢- عدد ٤٤٠٨٠ الثلاثاء ١٤ أغسطس ٢٠٠٧.
- ملوح مفضي السليطات: تصورات أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك نحو معايير وإجراءات الترقية - **مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية** .ع (4) - (1989).ص ص ٦٣-٩١.
- ملوح مفضي السليحات: تقييم أنظمة الترقية في الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس- **مجلة الجامعة الإسلامية** – سلسلة الدراسات الإنسانية- المجلد التاسع عشر، العدد الأول، يناير2011 . ص ص788– 753 .
- Gamal Ali El dahshan : Ethics of Scientific Research in the Era of the Fourth Industrial Revolution, Sohag University International Journal of Educational Research Vol. (2): 8-29